

تطبق هذه الشروط والأحكام العامة على جميع الحسابات المفتوحة لدى البنك والموقعة من العميل و/أو من يفوضه بذلك، وتخضع الحسابات للحد الأدنى للرصيد الواجب توافره فيها ولبلد خدمات كما هو مبين في طلب فتح الحساب.

الشروط المتعلقة بالحسابات:

1. رقم الحساب:

يخصص لكل حساب رقم ويجب استخدام هذا الرقم على جميع مراسلات العميل مع البنك بخصوص الحساب وعند إجراء أي حركات مدينة ودائنة من وإلى الحساب.

2. التوقيع:

أ. افوضكم/نفوضكم بوفاء جميع الشيكات / اوامر الدفع/التعليمات الموقعة من قبلي/ قبلنا بموجب هذا التوقيع الالكتروني، كما أنني أبرئ/نبرئ بنك القاهرة عمان و/أو ممثليه و/أو إداريه من أي مسؤولية مهما كانت بهذه الخصوص، وأسقط/نسقط حقي/حقنا بأي مطالبة حقوقية و/أو جزائية مهما كان نوعها أو صفتها متعلقة أو ناشئة عن الموضوع أعلاه. على أن يعتبر هذا الاسقاط نهائياً وقطعياً وغير قابل للرجوع / النقض.

ب. كما اقر/نقر وبجميع الضمانات الفعلية والقانونية بموافقتي/بموافقتنا على اعتبار توقيعنا/ توقيعنا الالكتروني المدخل على أنظمة البنك من خلال اللوحة الالكترونية الخاصة بالبنك هو التوقيع المعتمد لي/لنا وافر/نقر بان ذلك التوقيع ملزم لي/لنا وصادرا عني/عنا وحة قطعية بمواجهتي/بمواجهتنا وان كافة المعاملات والعقود التي يتم توقيعها من خلال هذا التوقيع الالكتروني هي معاملات وعقود صحيحة وملزمة لي/لنا، وافوض/نفوض البنك بقبول واعتماد اية معاملات و/أو عقود تحمل التوقيع الالكتروني المشار اليه في هذا النموذج والمحفوظ لدى سجلات البنك، كما وأني/أنا اسقط/نسقط حقي/حقنا بالتمسك بأي دفع شكلي واو موضوعي / أو الدفع بعدم القبول و/أو الوفاء حول ما جاء في هذا النموذج والأمر المتعلق والناشئة عنه واعتبار توقيعنا/توقيعنا الوارد على هذا النموذج حجة قانونية بمواجهتي/بمواجهتنا للمضاهاة.

3. تعليمات وسحوبات العميل:

أ. يجب أن تكون جميع التعليمات المتعلقة بالحساب خطية وتسلم للبنك من قبل العميل و/أو من يفوضه خطياً بذلك أو ترسل بالبريد على عنوان البنك على أن تشتمل على رقم الحساب المعني وفي حال موافقة وتنفيذ البنك لأي تعليمات صادرة من العميل بوسائل أخرى فعلى العميل أن يوقع على وثيقة مستقلة تشمل جميع الأحكام التي تطبق على مثل هذا الترتيب وإذا كانت تعليمات العميل غير واضحة أو إذا تلقى البنك تعليمات متناقضة فيكون للبنك الخيار في تنفيذها و/أو تنفيذ أي منها و/أو الامتناع عن التنفيذ حتى يتم حل التناقض و/أو الخلاف بصورة يوافق عليها البنك دون أن يتحمل البنك أي مسؤولية قد تنشأ عن ذلك.

ب. جميع عمليات السحب من الحسابات يمكن إجراؤها وفقاً لنوع الحساب باستعمال شيكات و/أو أي نماذج معتمدة لدى و/أو أي تعديلات تطرأ عليها والبنك وفق تقديره وحده أن يقبل التعليمات الخطية التي تسمح لشخص ثالث بالسحب من الحساب شريطة أن تكون التعليمات مقبولة من البنك وأن يوقع العميل على كتاب التفويض المعتمد لدى البنك حسب الأصول.

ج. في حال توقيع العميل على أي شيك و/أو سند سحب و/أو أمر و/أو تعليمات سحب غير مطابق للنماذج المعتمدة لدى البنك، فلأخير رفض صرف أي منها، وإذا كان رصيد الحساب غير كاف و/أو

كانت مبالغ السحوبات تزيد عن مبلغ السحب على المكشوف المسموح في الحساب فللبنك رفض عملية الصرف، وإذا دفع البنك وفقاً لتقديره وحده فيها أي سحب على المكشوف و/أو زيادة في السحب على المكشوف فإنه يتم تطبيق نصوص البند (9) أدناه، دون أن يؤثر ذلك على حق البنك برفض السماح بأي سحوبات لاحقة على المكشوف.

د. للعميل أن يطلب من البنك أن يكتفي بالاطلاع على المستندات والأوراق التي يستلمها و/أو يسلمها من وإلى العميل مباشرة أو بأي وسيلة اتصال، وبمطابقة توافيقه عليها دون أن يتحمل البنك أي مسؤولية مهما كان نوعها من جراء ذلك.

هـ. يتوجب على العميل إبلاغ البنك قبل يوم عمل واحد على الأقل عن كافة المبالغ المراد سحبها والتي تزيد عن 5000 دينار.

4. الإيداعات في الحساب:

أ. إن إجراء الإيداعات في الحسابات تتم بالتحويل و/أو بالبريد و/أو بالحضور شخصياً ويجب أن تستعمل نماذج البنك المعتمدة و/أو أي تعديلات تطرأ عليها عند الإيداع شخصياً ولا تعتبر الإيداعات متوفرة في حساب العميل إلا في حالة توفر النقد و/أو ما يماثله وأستلامه في مكان عمل البنك. مع الحق للبنك في أي وقت أن يرفض أي إيداع و/أو أن يخفض المبلغ المسموح بإيداعه و/أو أن يقيد الإيداع و/أو أي جزء منه دون أن يتحمل أي مسؤولية ويجب أن يتم الإيداع بنفس عملة الحساب.

ب. يوافق العميل على أية إيداعات قد تتم إلى حسابه/ حساباته من أشخاص آخرين سواء نقداً و/أو أوراق تجارية و/أو حوالات واردة على أن يتم موافقة البنك عليها.

5. تحصيل الأموال وقيدھا في الحساب:

أ. إن للبنك عند قبول الإيداعات فإنه يتصرف كوكيل تحصيل للعميل دون تحمل أي مسؤولية لتحقيق ذلك ولا تكون قيمة الإيداعات قابلة ومتوفرة للسحب قبل تحصيلها من قبل البنك حسب الأصول.

ب. إن البنك يحتفظ بحقه وبعد اشعار العميل من خلال ارسال رساله نصية SMS بأن يعكس القيود في الحساب إذا لم يتم تحصيل قيمة كمبيالات و/أو سندات سحب و/أو شيكات و/أو سحوبات أو أي وسائل قابلة للتحويل تم قيد قيمتها مسبقاً في الحساب. ولا تؤثر عملية عكس القيود على حق البنك بالاحتفاظ بالكمبيالات و/أو السندات و/أو الشيكات و/أو السحوبات و/أو الأوراق غير المدفوعة وأن يمارس جميع حقوقه بخصوص تلك الأوراق بالتقدم على سائر دائني العميل.

ج. إن البنك لا يتحمل أي مسؤولية و/أو التزام عن تاريخ الحق المعطى للأموال والسندات والأوراق من قبل البنك المسحوب عليه و/أو عن التأخير نتيجة البريد و/أو الاتصالات الأخرى و/أو عن ضياع البريد و/أو الشحن السريع و/أو عن المدد التي يتطلبها نظام التحصيل الخارجي و/أو عن أي تأخير يتعلق بعملية التحصيل و/أو عن أي خسارة (سواء مباشرة أو غير مباشرة) وعن العمولات والنفقات التي يتكبدها العميل نتيجة لذلك.

د. تطبق أحكام البند (9) أدناه إذا استلم البنك إشعاراً يفيد بأن الأموال المقيدة في الحساب لم يتم تحصيلها وقام العميل بالسحب نتيجة قيد الأموال غير المحصلة في الحساب وأدى ذلك السحب إلى جعل الحساب مكشوفاً أو إلى زيادة قيمة السحب على المكشوف أو انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى المحدد من قبل البنك.

هـ. يفوض العميل البنك تفويضاً مطلقاً لرجعة عنه أن يعكس أي قيد تم في الحساب بطريق الخطأ ولا يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه العميل عن نتائج مثل هذه الأخطاء، كما وأن العميل ملتزم في حال اكتشاف أي خطأ إخبار البنك فوراً عن ذلك.

و. من المتفق عليه بموجب هذا العقد بأن للبنك/ إدارته/ ممثليه الحق بالمطالبة/ بإجراء أي تعديلات

/تصحيح/ تغيير/ في كشف/ كشوفات الحساب و/أو على أي من قيود البنك و/أو عكس أي قيد في حال ظهور و/أو اكتشاف أي خطأ/ أخطاء/ خلل/ عطل/ عيب في جهاز/ أجهزة/ برنامج/ برامج الحاسوب و/أو أي جهاز أجهزة البنك الإلكترونية وغير ذلك لا تتفق وواقع الحساب/ القيود، بدون أن يتحمل كل من البنك/ إدارته/ ممثليه أية مسؤولية واقعية و/أو قانونية و/أو مصرفية و/أو محاسبية من أي نوع كان تنشأ/ قد تنشأ بهذا الخصوص.

6. النقص في قيمة الأموال في الحساب:

إن البنك لا يتحمل أي مسؤولية و/أو التزام مهما كان نوعه تجاه العميل و/أو الغير عن أي نقص في قيمة الحساب يحصل بسبب فرض ضرائب و/أو انخفاض قيمة المبالغ التي تم قيدها فيه و/أو عن عدم توفر هذه المبالغ بسبب قيود على تحويل العملة و/أو نقلها و/أو المصادر و/أو التحويلات الجبرية و/أو الحجوزات أيًا كان نوعها نتيجة الاضطرابات الأهلية و/أو ممارسات السلطات العسكرية و/أو المغتصبة و/أو أي أسباب أخرى مهما كان نوعها وطبيعتها طالما هي خارجة عن إرادة البنك.

7. حق البنك بإجراء التقاص:

تعتبر جميع المبالغ والأوراق المالية والسندات والضمانات والأسهم والبوالص والوثائق والأوراق المصرفية والذهب وأي أموال ذات قيمة وغيرها مهما كانت طبيعتها والتي تكون في حوزة البنك و/أو أي فرع من فروعها باسم العميل، وسواء كانت بشكل حساب مهما كان نوعه و/أو بخلاف ذلك بأنها ضمانة لدى البنك لتأمين دفع الرصيد المدين المستحق للبنك والنشئ بموجب هذه الشروط والأحكام العامة و/أو بموجب أي اتفاقية منح تسهيلات مصرفية مهما كانت، يكون العميل قد حصل عليها، ويوافق العميل على أن تبقى في حوزة البنك بوصفها تأمينات مقابل تسهيلات مصرفية لحين تسديد كافة التزامات العميل تجاه البنك بما في ذلك الفوائد المدينة والعمولات والمصاريف والنفقات الأخرى المستحقة على العميل، وإذا لم يتم العميل بتسديد هذه الالتزامات عند أول طلب من البنك فإنه مفوض من قبل العميل تفويضاً لا رجعة عنه بإجراء ما يلزم لإجراء التقاص بينها وبين المحجوزات في "حساب التأمينات مقابل تسهيلات مصرفية" والتقدم على سائر دائي العميل.

8. التفويض:

أ. إن للبنك الحق دون الرجوع للعميل ودون أن يتحمل أي مسؤولية أن يقيّد على حساب العميل جميع الرسوم والمصاريف والنفقات والفوائد والعمولات والضرائب ورسوم الطوابع وأي نفقات و/أو مصاريف أخرى مهما كان نوعها و/أو طبيعتها والتي يتم دفعها و/أو تحملها نيابة عنه و/أو تكون ناشئة عن أي تعامل بينه وبين البنك.

ب. يفوض العميل البنك تفويضاً نهائياً لا رجعة عنه بإعادة راتبي/ رواتبي من حسابي المفتوح لديكم في حال طلب الجهة/ الجهات المحولة للراتب/ للرواتب ذلك ودون أدنى مسؤولية على البنك وباعتبار أنني صاحب الصلاحية بمنح هذا التفويض أتحمّل جميع المسؤوليات الواقعية/ القانونية مهما كان نوعها والتي قد تترتب نتيجة العمل/ التصرف بهذا السند، وأن أي إجراءات/ أعمال/ تصرفات يقوم بها البنك بالاستناد إلى هذا التفويض تعتبر صحيحة وملمزة لي ولخلفائي.

9. كشف الحساب وانخفاض الرصيد عن الحد الأدنى:

أ. إذا تم كشف الحساب لأي سبب كان:

(1) يدفع العميل للبنك - ويحق للبنك فرض فائدة على الحساب المكشوف بنسبة 21% تحتسب

على اساس الرصيد اليومي للحساب وتقيد على الحساب في نهاية كل شهر.

2) يكون رصيد السحب على المكشوف مع الفوائد المترتبة عليه قابل للدفع من قبل العميل إلى البنك عند الطلب.

ب. إذا انخفض رصيد الحساب لأي سبب كان عن الحد الأدنى في أي وقت خلال الشهر فإن للبنك الحق المطلق استيفاء بدل نفقات شهرية لقاء إيفاء الحساب مفتوحاً في دفاتر البنك. كما ويحق للبنك عدم دفع فائدة لأي حساب إذا أصبح الرصيد دون الحد الأدنى.

10. إغلاق الحساب:

أ. يحق للبنك في حال عدم التزام العميل بأي بند من بنود هذه الشروط والاحكام وبمجرد اشعار العميل من خلال ارسال رسالة نصية SMS أن يغلق الحساب وأن يطلب تسديد ما يترتب عليه من التزامات فوراً دون بيان أسباب اتخاذها مثل هذا الإجراء ودون أن يترتب عليه أي التزام/مسؤولية مهما كان نوعها تجاه العميل نتيجة لقيامه بذلك، كما يحق للبنك وبمجرد إشعار العميل من خلال ارسال رسالة نصية SMS أن يغلق الحساب إذا استمر رصيده (صفرًا) لمدة ثلاثة أشهر متتالية، ويوافق العميل على أن اعتبار إجراء البنك بإغلاق الحساب نافذاً وملزماً له اعتباراً من تاريخ الإشعار المذكور و/أو من التاريخ الذي يحدده البنك.

ب. يحق للعميل في أي وقت كان وبمجرد إشعار البنك خطياً بذلك أن يغلق الحساب وبعد تسديد المبالغ / الأموال المطلوبة منه.

ج. للعميل الحق بالاعتراض خطياً على الرصيد النهائي وطلب تصحيح الأخطاء المادية في الحساب خلال ستة أشهر من تاريخ إقفاله، وبعد انقضاء هذه المدة لا يتحمل البنك أي مسؤولية قد تنشأ عن تلك الأخطاء.

د. للبنك الحق بالاعتراض على الرصيد النهائي وطلب تصحيح الأخطاء المادية في الحساب خلال سنة من تاريخ إقفال الحساب.

11. التعديل في طبيعة وشروط الحساب والنماذج المستخدمة:

من المتفق عليه أن للبنك الحق في جميع الأوقات أن يعدل طبيعة وبنود هذه الشروط والأحكام العامة بمجرد إشعار العميل من خلال ارسال رسالة نصية SMS. بما في ذلك سعر الفائدة والعمولة وأي شروط أخرى لأي حساب، على أن يصبح مثل هذا التعديل ملزماً للعميل من تاريخ الإشعار المذكور و/أو من التاريخ الذي يحدده البنك. كما ويحق للبنك في جميع الأوقات أن يعدل أي من كافة / النماذج المستخدمة لكافة التعاملات التي تتم على الحساب بعد اشعار العميل من خلال ارسال رسالة نصية SMS.

12. كشوفات الحساب:

أ. يقر العميل ويوافق على اعتبار قيود وحسابات البنك صحيحة وحة قاطعة وملزمة وبأنه لا يحق له الطعن بها و/أو الاعتراض عليها لأي سبب من الأسباب بعد مضي مدة الاشعار المرسل للعميل من خلال ارسال رسالة نصية SMS، كما أن أي شهادة و/أو كشف حساب يصدر بتوقيع أي موظف مخول بالتوقيع نيابة عن البنك وأي كشف يستخرج من قيود البنك يعتبر حجة نهائية وقاطعة تجاه العميل بالنسبة لصحته في أي إجراءات قضائية.

ب. على الرغم مما جاء في البند (12/أ) أعلاه يربيل البنك كشف الحساب بصورة دورية إلى عنوان / رقم هاتف العميل المبين في نموذج طلب فتح الحساب ويتعهد العميل بإشعار البنك خطياً عن

أي اعتراض / اعتراضات قد تكون له عليه وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال الكشف وبخلاف ذلك يعتبر العميل مقراً بصحة الحساب.

ج. وفي جميع الأحوال، يحق للبنك إتلاف جميع الإشعارات والكشوفات التي لا يستلمها العميل بعد مدة لا تتعدى السنة من تاريخ إصدارها بحد أقصى.

13. الحسابات المشتركة:

في حال فتح حساب باسم أكثر من شخص فإن هذا الحساب يخضع للشروط والأحكام العامة التالية:

أ. أي رصيد يودع و/أو سيودع فيما بعد في الحساب يعتبر ويبقى ملكاً لأصحاب الحساب مشتركين بصفتهم أصحاب حساب مشترك (العميل). ويعتبر جميع هؤلاء الأشخاص ملزمين بالانفراد ومسؤولين بالتكافل والتضامن فيما بينهم عن كافة عمليات الحساب التي يقوم بها أحدهم.

ب. لا يجوز فتح الحساب المشترك إذا لم يكون جميع الأشخاص (أصحاب الحساب) الذين يسمون (بالعميل)، قد بلغوا السن القانوني ويجب أن تتوفر الأهلية المعتبرة شرعاً لجميع الأشخاص (أصحاب الحساب) الذين يسمون (بالعميل) وأن يقوموا جميعهم بالتوقيع على طلب فتح الحساب وفقاً لنموذج البنك.

ج. إذا تلقى البنك تعليمات متناقضة و/أو متضاربة منهم، فله أن يوقف تنفيذ هذه الطلبات و/أو التعليمات عند ورودها لحين قيامهم مجتمعين بالتوقيع عليها.

د. من المتفق عليه أن هذا الحساب المشترك هو حساب دائن وأنه لا يحق السحب منه أكثر من الرصيد، غير أنه في حال أصبح هذا الحساب مديناً لأي سبب كان، فيعتبر الرصيد المدين ديناً على كل من أصحاب الحساب المشترك بالانفراد ومسؤولين بالتكافل والتضامن ومستحق الأداء والدفع فوراً مع الفوائد والعمولات المحددة من قبل البنك.

هـ. وإذا استحق للبنك أي مبلغ على أي منهم، يفوض أصحاب الحساب تفويضاً غير قابل للرجوع لتعلق حق البنك به، بإجراء في أي وقت كان المقاصة و/أو الدمج بين هذا الحساب المشترك وسائر الحسابات المفتوحة لدى البنك والتي ستفتح فيما بعد باسم أي منهم بأية عملة كانت.

و. وللمنك أن يجري كل تحويل من عملة إلى أخرى و/أو من حساب إلى آخر وفقاً لما يراه مناسباً وبالأسعار والمعدلات المعتمدة لديه بتاريخ التحويل.

ز. إن القيود العائدة للحساب كما هي واردة في سجلات البنك وكذلك المستندات التي لديه تعتبر حجة تجاه كل من أصحاب الحساب وكذلك تجاه دائنيهم وورثتهم، كما وتعتبر قيود البنك صحيحة وملزمة حسب الأصول.

ح. يتخذ أصحاب الحساب المشترك الموقعين أدناه موطناً مختاراً لهم ولكل منهم أي من العناوين المسجلة لدى البنك بحيث تعتبر أي مراسلة و/أو إشعار و/أو إخطار و/أو إنذار و/أو ورقة و/أو معاملة بمجرد إرسالها على هذا العنوان بمثابة تبليغ قانوني لهم جميعاً.

ط. يجوز للبنك بمحض اختياره وفي حال عدم وجود تعليمات خلافاً لذلك، أن يودع في الحساب أي أموال تخص، أو في ظاهرها تخص، أي من أصحاب الحساب (بما في ذلك حصيلة أي قروض و/أو خصومات يمكن أن تجري لحسابهم أو لحساب أي منهم) والتي تكون في حوزة البنك في أي وقت من الأوقات.

ي. يفوض ويخول كل من أصحاب الحساب الآخر البنك حق التظهير للإيداع في الحساب جميع و/أو أي من الشيكات و/أو الكمبيالات و/أو الصكوك الأخرى المتعلقة بدفع الأموال المستحقة و/أو التي تكون بظاهرها مطلوبة لأصحاب الحساب و/أو لأي منهم، وفي حال استلام البنك أي صك / صكوك غير مظهرة كما ذكر آنفاً، فإن البنك يكون مفوضاً بتظهيرها وقيدها في الحساب.

ك. يخضع الرصيد الدائن المتوفر في الحساب، كلياً أو جزئياً وفي أي وقت من الأوقات، للسحب و/أو التحويل و/أو أي تصرف آخر من قبل أصحاب الحساب و/أو أي واحد منهم و/أو من قبل وكيل أي منهم و/أو ممثله القانوني، بما في ذلك السحوبات التي تكون لصالح موقعها، وذلك دون تحمل البنك أي مسؤولية و/أو التزام مهما كان نوعه جراء استعمال و/أو التصرف بتلك الأموال التي تم سحبها و/أو تم صرفها و/أو تحويلها بشكل آخر.

ل. في حال وفاة أصحاب الحساب أو أي منهم، فللبنك أن يستمر من وقت لآخر في العمل بموجب التفويض الممنوح له بموجب هذه الشروط والأحكام العامة لحين استلامه إشعاراً خطياً من/أو نيابة عن أحد أصحاب الحساب بالوفاة أو إذا تم تقديم شهادة وفاة من قبل أي من ورثة المتوفي أو ورود بلاغ الوفاة من أي جهة رسمية، ولدى استلام البنك مثل هذا الإشعار الخطي / شهادة الوفاة أو العلم بالوفاة من أي جهة رسمية، يصبح رصيد الحساب الدائن مملوكاً بالمناصفة للشريك/للشركاء الباقي/الباقيين على قيد الحياة بالتساوي فيما بينهم وتركه الشريك المتوفي ما لم يكن هناك نسبة تشاركية أخرى. ويكون البنك مفوضاً بالتصرف بالرصيد على هذا الأساس. ولا يعتبر البنك -بأي شكل من الأشكال- مسؤولاً عن أي سحبات و/أو حالات و/أو تصرفات، مهما كان نوعها، أجريت على الحساب بصورة مشروعة وبموجب هذه الشروط فيما بين تاريخ الوفاة وتاريخ استلام البنك للإشعار الخطي/شهادة الوفاة المذكورين أعلاه أو العلم بالوفاة من أي جهة رسمية.

م. يحق للبنك، في أي وقت من الأوقات وبمحض اختياره ودون أي إشعار / إنذار عدلي أو خلاف ذلك لأي من أصحاب الحساب، أن يتمسك بحقه في استيفاء حقوقه من رصيد الحساب بالتقدم على سائر دائني العميل وأن يخص هذا الرصيد و/أو أي جزء منه لتسديد أي مبالغ مستحقة و/أو غير مستحقة مطلوبة للبنك من أصحاب الحساب و/أو أي منهم، وأن يتخذ ما يلزم لإجراء التقاص بين قيمة الأرصدة المطلوبة له وقيمة مقابلة من رصيد الحساب.

ن. إذا أصبح رصيد الحساب المشترك مدينياً لأي سبب أو وافق البنك على كشف الحساب المشترك حسب مطلق تقديره فإن أصحاب الحساب ملتزمين بالتكافل والتضامن بسداد الرصيد مع ما يترتب عليه من فوائد وعمولات ومصاريف بالحد الأعلى للمعدلات السارية على القروض والتسهيلات ويكون للبنك حق الرجوع على كافة الشركاء أو أي منهم.

س. لا يجوز تعديل و/أو تغيير و/أو تعديل أي من هذه الأحكام و/أو التنازل عن أي منها دون موافقة البنك الخطية المسبقة.

ع. تطبيق تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة على جميع الشركاء في هذا الحساب.

ف. للبنك الحق بإغلاق الحساب المشترك وتوزيع الرصيد بالتساوي أو بالنسبة التي اتفق عليها الشركاء مقدمة في اتفاقية فتح الحساب في أي من الحالات التالية:

1) إذا تم إشعار البنك خطي بوجود نزاع بين الشركاء أو بعضهم يعتبر من قبيل النزاع اعتراض أي شريك على تصرفات أي من الشركاء أو طلبه وقف الحساب أو تجميده أو تعديل شروطه دون موافقة باقي الشركاء.

2) وقوع حجز تحت يد البنك أو منع تصرف على أموال أو تصرفات أي من أصحاب الحساب المشترك.

3) وفاة أو إفلاس أو فقدان أهلية أي من الشركاء في الحساب.

4) عند إجراء المقاصة المتفق عليها بين حقوق البنك وحصة أي من الشركاء في الحساب.

14. فتح حسابات بالعملة الأجنبية:

يتم السحب والإيداع والتحويل من حساب المقيم وفق أسس وتعليمات البنك المركزي الأردني التي تصدر من حين لآخر.

15. الحسابات الجارية:

- أ. يشترط أن يكون الحساب دائماً وكافياً لمقابلة كافة السحوبات عليه في جميع الأوقات.
- ب. يكون السحب من الحساب بموجب شيكات و/أو أوامر دفع و/أو طلبات تحويل و/أو كتب خطية مستوفية لكافة الشروط المطلوبة قانوناً وموقعة حسب بطاقات نماذج التوقيع المحفوظة لدى البنك و/أو التعليمات المبلغة إليه حسب الأصول لهذا الغرض وتعتبر تلك النماذج قانونية ومعتمدة لجميع العمليات العائدة للحساب.
- ج. يتعهد العميل بناءً على تسليم البنك له دفتر شيكات عند الطلب أن يبلغ البنك خطياً حال ضياع و/أو سرقة و/أو نقص أي ورقة من دفتر الشيكات المذكور كما ويتعهد بالحفاظ على دفتر الشيكات في مكان أمين للحيلولة دون احتمال ارتكاب فعل التزوير من قبل أي شخص.
- د. يتعهد العميل بأن لا يسحب أي شيك على حسابه إلا معبأ بالحرر وعلى أوراق الشيكات المسلمة له من قبل البنك وأن يكون مضمونها واضحاً لا يدخل عليه أي تشطيبات و/أو تحسينات و/أو إضافات وبخلاف ذلك فإن للبنك الحق المطلق برفض دفع قيمة أي شيك/ شيكات محررة على غير هذا الوجه وبدون أي مسؤولية من طرفه.
- هـ. إن العميل يعتبر مسؤولاً ومسؤولية كاملة عن أي سحب بموجب أوراق دفتر الشيكات المسلم إليه من البنك يوافق العميل على أن البنك غير ملزم بصرف أي شيك ما لم يكن من دفتر الشيكات الذي أصدره البنك له، وفي حالة قيام البنك بصرف شيك و/أو أكثر من غير دفتر الشيكات فلا يحق للعميل الاعتراض على ذلك.
- و. على العميل أن يعيد للبنك جميع أوراق ودفاتر الشيكات غير المستعملة بتاريخ إقفال الحساب الجاري مع تحمل العميل كامل المسؤولية في حال عدم إعادتها للبنك.
- ز. تعتبر جميع العمليات والمعاملات بين البنك والموقعين أدناه مهما كانت طبيعتها ولجميع الغايات جزءاً متكاملاً لا يتجزأ من الحساب الجاري كما وتخضع لشروطه.
- ح. يحق للبنك عدم دفع فوائد على هذا الحساب ويتنازل العميل عن المطالبة بأي فائدة عن المبالغ المودعة في الحساب وفي حال موافقة البنك للعميل بكشف الحساب الجاري للمدى والمدة التي يقدّرهما البنك بمطلق اختياره، فإن العميل يوافق على احتساب فائدة وعمولة على هذا السحب على المكشوف بواقع سعر الحد الأعلى السنوي الذي تسمح به تعليمات البنك المركزي الأردني من حين لآخر، كما تضاف الفائدة على المبلغ الأصلي في نهاية كل شهر وتصبح جزءاً لا يتجزأ من مديونية العميل للبنك.
- ط. جميع أوامر الدفع وعمليات تحويل/ تبديل العملة وأي عمليات و/أو معاملات يتولاها البنك لحساب العميل تكون على مسؤولية ونفقة العميل.
- ي. لا يقبل البنك أوامر وقف الدفع إلا إذا تم ذلك بالتوقيع على النموذج المعتمد من قبل البنك والخاص "بأمر إيقاف صرف شيك و/أو بأمر وقف الدفع".
- ك. وفيما يتعلق بفتح حساب جاري بالعملة الأجنبية فإنه يحق للبنك وبمحض اختياره أن يقبل دفع شيكات مسحوبة عليه من قبل العميل بعملة غير العملة المفتوح بها الحساب وبهذه الحالة فله الحق بقيد ما يعادل قيمة مثل ذلك الشيك و/أو الشيكات وعلى أساس سعر التحويل المعتمد للشيكات كما هو بتاريخ الدفع على حساب العميل من أصل قيمة الشيك، ومن المتفق عليه بأن العميل يتحمل كامل مخاطر تذبذب أسعار العملة والفروقات التي قد تنشأ عن اختلاف سعر الصرف السائد بتاريخ السحب عن ذلك السائد بتاريخ الدفع الفعلي لقيمة كل شيك وأن البنك لا يتحمل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة/ ضرر قد يلحق العميل.
- ل. كما سيتم إدراج اسم العميل على قائمة العملاء المعاد لهم شيكات لدى البنك المركزي الأردني لكل من أعيد له شيك لعدم وجود رصيد و/أو كفايته و/أو سبب من أسباب الإعادة المعتمدة قانوناً.

16. حسابات الوديعة لأجل:

أ. يتوجب أن يكون للعميل حساب تسجيل (جاري، توفير، خاضع لإشعار) قبل فتح حساب الوديعة لأجل.

ب. للبنك الحق المطلق والصلاحيية الكاملة وفي أي وقت من الأوقات أن يرفض الإيداع في الحساب و/أو أن يحدد المبلغ المسموح بإيداعه في الحساب و/أو أن يعيد أي وديعة أو أي جزء منها.

ج. ان الإيداعات التي يتم اضافتها خلال مدة ربط الوديعة يتم الاحتفاظ بها في حساب وديعة إضافية ويحتسب عليها فائدة حسب الاتفاق ما بين البنك والعميل ويتم دمجها (اضافتها) مع الوديعة الاصلية بتاريخ استحقاق الوديعة.

د. لا يجوز وخلال مدة ربط الوديعة سحب أي مبلغ من الحساب وأن العميل يوافق على أنه إذا سمح البنك بالسحب من الحساب فإن ذلك يكون بمحض اختيار البنك ووفقاً للشروط والأحكام الموضوعة من قبله وبحيث تكون خاضعة لمعادلة إعادة احتساب الفوائد وفقاً لتعليمات البنك المركزي وأن أي عملية سحب من الحساب لا يكون مسموحاً بها إلا في حال استلام البنك في مكان عمله إشعاراً خطياً من قبل العميل بهذا الخصوص قبل تاريخ استحقاق الوديعة بثلاثة أيام عمل على الأقل.

هـ. في الحالة التي يتم فيها فتح الحساب بالعملة الأجنبية، فإنه لا يسمح بالسحب النقدي بالعملة الأجنبية من الحساب، ويكون البنك غير ملزماً في أي وقت من الأوقات أن يدفع للعميل رصيد الحساب أو أي جزء منه (بما في ذلك الفائدة المترتبة عليه) نقداً بالعملة الأجنبية، وعلى كل حال فإذا ما قرر البنك بمحض اختياره بناء على طلب العميل أن يسمح بالسحب النقدي بالعملة الأجنبية من الحساب، فإن العميل يتعهد تعهداً مطلقاً بدفع بدل خدمة مقابل ذلك بالمعدل الذي يحدده البنك بمحض اختياره خاضعاً بذلك لتعليمات البنك المركزي الأردني، ويتوجب على العميل دفع نفقات التحويل ورسوم الطوابع وبدل الخدمات وأي رسوم أخرى مهما كان نوعها ما دامت متعلقة بالسحب النقدي بالعملة الأجنبية من الحساب وذلك فوراً وبناءً على أول مطالبة من قبل البنك.

و. تجدد الوديعة لأجل تلقائياً قبل 5 أيام عمل من تاريخ استحقاقها ولنفس فترة ربطها بحسب أسعار الفوائد التي يحددها البنك ووفق سعر السوق السائد.

ز. يحظر على البنك خفض سعر الفائدة لوديعة لاجل قبل تاريخ استحقاقها المذكور في العقد.

ح. على البنك الاستمرار باحتساب الفائدة على الوديعة حسب ما هو وارد بالعقد الموقع مع العميل، بالرغم من صدور قرار الحجز التحفظي عليها من مرجع مختص و/أو وفاة العميل ما لم يرد قرار بخلاف ذلك من المرجع المختص.

17. حسابات إشعار لأجل:

أ. يتم احتساب الفائدة على أساس الرصيد المتحقق في الحساب في نهاية كل يوم حسب تعليمات البنك الداخلية وتفيد في الحساب في نهاية كل شهر.

ب. يخضع السحب من الحساب إلى إشعار خطي موقع من العميل مدته يومي عمل قبل تاريخ السحب على أن يسري هذا الشرط على جميع الحالات التي يتم بموجبها السحب من هذا الحساب.

ج. لا يجوز السحب من الحساب بموجب شيكات و/أو أي صكوك أخرى مسحوبة على البنك.

د. يعتمد نموذج السحب الخاص والمعد من قبل البنك لغايات إجراء السحوبات النقدية لرصيد الحساب / أي جزء منه ويتم توقيعه من قبل العميل أمام موظف البنك المختص حسب الأصول.

ه. يحق للعميل أن يفوض أي شخص بالسحب من الحساب بموجب:

(1) تفويض منظم لدى كاتب العدل حسب الأصول.

(2) التفويض الداخلي المعتمد لدى البنك والموقع أمام الموظف المختص.

(3) تفويض/أمر دفع خطي موقع من العميل/صاحب الحساب ومطابق لنموذج توقيعه المحفوظ لدى البنك على أن للبنك الحق برفض أي منها دون الحاجة لإبداء أسباب ودون أن يتحمل أي مسؤولية مهما كانت نتيجة ذلك.

و. يحق للبنك تعديل أسعار الفوائد من وقت لآخر وذلك بحسب الأسعار السائدة وفق تعليمات البنك المركزي الأردني.

ز. لا يجوز كشف الحساب في أي وقت وبأي حال من الأحوال.

18. حسابات التوفير:

أ. تستحق الفائدة على أساس أدنى رصيد متوفر بالحساب خلال الشهر حسب تعليمات البنك الداخلية ويتم دفع الفائدة بقيدتها في الحساب مرتين في السنة وذلك في نهاية كل من شهري حزيران وكانون الأول من كل عام.

ب. لا يجوز السحب من الحساب بموجب شيكات و/أو أي صكوك أخرى و/أو أوامر دفع مماثلة وأن اجراء السحوبات النقدية لرصيد الحساب و/أو لأي جزء منه يتطلب حضور العميل شخصياً إلى البنك والتوقيع على نموذج السحب الخاص بذلك إلا أنه وفي حال تعذر الحضور شخصياً إلى البنك فإنه يحق للعميل أن يفوض أي شخص بالسحب من الحساب بموجب:

(1) تفويض خطي موقع حسب الأصول من قبل العميل ومطابق لنموذج توقيع العميل المحفوظ لدى البنك.

(2) تفويض منظم أو مصادق عليه من قبل كاتب العدل.

ج. جميع أوامر الدفع وعمليات تحويل/تبديل العملة وبيع وشراء الأسهم المالية والسندات في الأردني والخارج وأي عمليات أو معاملات يتولاها البنك لحساب الموقع/الموقعين أدناه تكون على مسؤولية ونفقة العميل.

19. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يفوض العميل البنك بموجب هذه الشروط والأحكام العامة لفتح الحسابات بأن يقوم باتخاذ أي إجراءات يراها مناسبة و/أو ضرورة لغايات تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المحلية والدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبأي شكل كان بما فيها على سبيل المثال لا الحصر إغلاق أي حسابات مفتوحة للعميل ورفض أي حوالات و/أو طلبات وإردة على حساباته و/أو معاملاته لدى البنك، وبأن يحجز حالاً و/أو في أي وقت لاحق أي مبلغ من أي حساب و/أو وديعة و/أو حوالة لدى البنك خاصة به وبأي عملة كانت دون أن يكون ملزماً بأخذ موافقة العميل الخطية على ذلك ودون الحاجة لإعلامه بالأسباب الداعية باتخاذ هذا الإجراء مسبقاً حقه بالرجوع على البنك وعلى أعضاء مجلس الإدارة فيه ومفوضيه وإداريه بأي مطالبة أو ادعاء مهما كان سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أن يعتبر ما جاء في هذا التفويض نهائياً وقطعياً وغير قابل للرجوع و/أو النقص.

20. حسابات القصر:

أ. يقبل البنك حسابات ودائع لأجل بأسماء القاصرين على أن يتم توقيع وثائق الحساب من قبل

فاتح الحساب و/أو أوليائهم الشرعيين و/أو أوصيائهم القانونيين، كما أن جميع معاملات الإيداع والسحب يجب أن يجريها فاتح الحساب و/أو الأولياء و/أو الأوصياء، كما ويتعهدوا في جميع الأوقات بتعويض البنك عن جميع الخسائر والنقائص مهما كانت والتي قد يتكبدها البنك جراء أي مطالبة و/أو ادعاءات و/أو دعاوى يقيمها في أي وقت هؤلاء القاصرين و/أو الغير فيما يتعلق بالحساب.

ب. في حال إصدار بطاقة على حساب لمنفعة قاصر فإن البنك يقوم بوقف البطاقة عند بلوغ القاصر سن الرشد كذلك يتم الحصول على إقرار موقع من الولي يتضمن تعهدا بتسليم البطاقة للبنك.

ج. يقبل البنك حسابات التوفير بأسماء القاصرين على أن يتم توقيع وثائق الحساب من قبل فاتح الحساب و/أو أوليائهم الشرعيين و/أو أوصيائهم القانونيين. كما أن جميع معاملات الإيداع والسحب يجب أن يجريها فاتح الحساب و/أو الأولياء و/أو الأوصياء كما ويتعهد بتعويض البنك عن جميع الخسائر والنقائص مهما كانت والتي قد يتكبدها البنك جراء أي مطالبة و/أو ادعاءات و/أو دعاوى يقيمها في أي وقت هؤلاء القاصرين و/أو الغير فيما يتعلق بالحساب.

21. الحسابات الجامدة:

أ. يعتبر الحساب جامداً إذا لم يتم عليه أية سحبات أو إيداعات خلال مدة سنة واحدة للحسابات الجارية / تحت الطلب، (وستنتين) لحسابات التوفير (ثلاث سنوات) على الحسابات لأجل والخاصة لإشعار، ومن المفهوم للعميل بأنه لن يتم تفعيل هذا الحساب إلا بحضوره شخصياً أو ممثله القانوني وبعد التوقيع على طلب من قبله بهذا الخصوص وبما يفيد إقراراً منه بصحة الرصيد وتطبيق تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص وأي تعديلات تطرأ عليها.

ب. من المفهوم لدى العميل بأن دخول كافة حساباته مرحلة الجمود يؤدي إلى إجراء التقاص بين الحسابات الجامدة وأي حسابات مدينة أو التزامات قائمة كما يؤدي إلى وقف العمل للبطاقات المدينة والدائنة والخدمات الإلكترونية مع الحق للبنك باحتساب وفيد الفوائد والعمولات على هذه الحسابات، كما يؤدي إلى تطبيق قانون تملك الحكومة للأموال التي يلحقها التقادم بتعديلاته.

ج. لا تعتبر حركات الفوائد المقيدة الى/على الحساب سبباً لبقاء الحساب نشطاً او سبباً لتفعيل الحساب الجامد.

الشروط والأحكام العامة.

1. يعفى العميل البنك من أي مسؤولية عن الأضرار والخسائر الناتجة عن القوة القاهرة و/أو العصيان و/أو الحرب و/أو ظروف الأمن و/أو فعل الطبيعة و/أو أي حوادث أخرى خارجة عن إرادته و/أو سيطرته و/أو عن إجراءات السلطات والجهات الأجنبية والمحلية.

2. أوافق على قيام البنك باستفاء العمولة/ العمولات الخاصة بكافة الحسابات والحركات المصرفية وفقاً للأسعار التي تحدد من قبل البنك وأي تعديل يطرأ عليها ووفقاً لجدول العمولات المعتمد لدى البنك والمنشور حسب الاصول.

3. يوافق العميل على اشتراكه في أي سحبات يقوم بها البنك على كافة حساباته كما يوافق العميل على نشر صورته واسمه في كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في حالة فوز العميل بأي جائزة من جوائز البنك أياً كان مقدارها ونوعها.

4. بالرغم مما ورد في هذا العقد و/أو أي عقود أخرى موقعة بين العميل والبنك سابقة لتاريخ توقيع هذا العقد أو معه وبدون حاجة إلى توثيق آخر للبنك وبأي وقت يشاء أن يحيل و/أو يحول حقوقه و/أو أي من حقوقه أو بعضها اتجاه العميل لأي جهة كانت من الغير سواء مصرف و/أو خلافة و/أو لأكثر من جهة سواء بصورة فردية و/أو جماعية وسواء لجهة تابعة و/أو غير تابعة

للبنك مع كافة التأمينات الشخصية أو العينية المؤمنة لها و/أو بعضها وبدون حاجة إلى موافقة العميل و/أو الكفيل أو إشعارهما بذلك ويقفوز العميل البنك بالإضاح والكشف عن كافة الشروط والمعلومات والبيانات والدراسات التي حصل عليها وبدون أي مسؤولية على البنك.

5. يقر العميل بموافقته المسبقة على نفاذ الحوالة بمجرد انعقادها بين البنك والجهة المحالة عليها وبصرف النظر عن علمه و/أو عدم علمه بها. ويلتزم المحال عليه والعميل بكافة الواجبات والالتزامات والشروط المنصوص والمتفق عليها بين العميل والبنك كما لو كان المحال عليه طرفاً أصلياً في الاتفاقية منذ توقيعها وبحدود قيمة الحوالة وتوايعها من فوائد وعمولات ومصاريف.

6. بالرغم مما ورد في هذه الاتفاقية من أحكام فإن للبنك الحق المطالبة في رفض /قبول أي أوامر دفع و/أو تعليمات و/أو تحاويل خطية دون أي مسؤولية عليه ودون إبداء الأسباب.

7. يقر العميل إقراراً قطعياً لا رجعة فيه وغير قابل للنقض بموافقته على الاشتراك بأي برامج سواء قام البنك بطرحها حالياً أو في المستقبل، كما يقر بفهمه لكافة الشروط والأحكام التي يحددها البنك المتعلقة بتلك البرامج مع موافقته على أية إعلانات أو جوائز يظهر فيها اسمه سواء بالصحف أو الوسائل الإعلامية دون الحاجة إلى إعلامه بها وأخذ الموافقة المسبقة منه، على أن يعتبر توقيعها على هذا السند/العقد هو بمثابة إقرار قطعي ونهائي على الأحكام والشروط الخاصة بتلك البرامج الحالية و/أو اللاحقة.

8. أوافق / أقر بكافة الضمانات الفعلية / القانونية على قيام البنك بنك القاهرة عمان باستعمال الرقم السري و/أو بصمة العين العائدة لي والمخزنة على نظام الحاسوب لدى البنك واستخدامها للتعريف على شخصي / ذاتي / هويتي عند قيامي بإجراء أي عملية سحب / إيداع نقدي / منح قرض / تسهيلات لتقوم مقام توقيعي ومصادقتي وقبولي على المعاملات التي أقوم بها مع البنك والتي أقوم بتنفيذها بوسائل إلكترونية، وأوافق على اعتبارها توقيماً إلكترونياً لنقل المعلومات و/أو استخدامها لأي طلب و/أو تعامل إلكتروني مع البنك، وأفوض البنك باستخدامها في نظم معالجة المعلومات. كذلك في تبادل البيانات الإلكترونية أو البريد الإلكتروني أو أي نسخ برقية و/أو أي رسالة معلومات وأوافق بجميع الضمانات على أي سجل الكتروني يشتمل البنك ويحتفظ به كئينة في أي تعامل مالي حالي أو مستقبلي بواسطة البنك المباشرة أو بواسطة أي وسيط إلكتروني يستعمل من أجل تنفيذ إجراء أو الاستجابة لإجراء بقصد إنشاء أو إرسال أو تسلم رسالة معلومات مني دون أن يكون لي الحق بالاعتراض على ذلك. كذلك فإنني أوافق بمجرد تخزين بصمة العين العائدة لي فإن للبنك اعتباري أنني وسيلة كانت لتحقيق الغرض المطلوب. كما أنني أفوض البنك وأوافق على أي شهادة توثيق تصدر عنه أو عن أية جهة أخرى أيا كانت لإثبات نسبة التوقيع الإلكتروني لي وأوافق أيضاً على أي رمز تعريف يستعمله البنك و/أو أي وسيط من أجل تمييز السجلات الصادرة عني، كما وأني أقر بجميع الضمانات القانونية ان أي سجل الكتروني يستخدمه البنك يكون له أثره القانوني بحقي ويكون له صفة الأصلية كون جميع هذه السجلات تحتوي معلومات قابلة للاحتفاظ بها وتسجيلها بالشكل الذي تم إرساله أو إنشاؤه أو تسلمه ودلالة المعلومات الواردة بالسجلات الالكترونية.

9. أتعهد تعهداً مطلقاً غير قابل للنقض بتزويد البنك بنسخة عن جواز السفر الخاص بي حال تجديده تحت طائلة قيام البنك بإيقاف حسابي وتعاملاتي المالية لديه وفق ما يراه مناسباً.

10. أتعهد بعدم استخدام حسابي الشخصي لأية عمليات مالية تتعلق بأعمال تجارية سداً لتعليمات البنك المركزي الأردني بالخصوص، وخلاف ذلك فإنني أقر بأحقية بنك القاهرة عمان بإغلاق حسابي دون إشعار / أو إنذار مسبق ودون أي مسؤولية على بنك القاهرة عمان.

11. أتعهد بعدم استخدام أي من (حساباتي / بطاقتي) للتعامل بالعملات الافتراضية، سداً لتعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص، وخلاف ذلك فإنني أقر بأحقية بنك القاهرة عمان بإغلاق حساباتي / إيقاف بطاقتي دون إشعار أو إنذار مسبق ودون أية مسؤولية على بنك القاهرة عمان، كما ونسقط حقنا بالادعاء بيمين كذب الإقرار و/أو الدفع بعدم القبول و/أو الوفاء و/أو أي دفع شكلي و/أو موضوعي حول ما ورد في هذا الاقرار والأمور المتعلقة والناشئة عنه.

تصريح بالاطلاع والموافقة على الاستعلام عن العميل.

في حال تقدم العميل بطلب تسهيلات / جدولة تسهيلات / كفالة عميل تسهيلات من بنك القاهرة عمان فإن ما ورد تالياً من شروط يفيد حتماً بما جاء من الطلب المقدم.

1. حيث ان من وظائف البنك لغايات المنح التحقق الائتماني لأوضاعي الائتمانية لغايات دراسة طلب التسهيلات / الجدولة / الكفالة فإنني أصرح واوافق ان يقوم البنك بالاطلاع وبتزويد أي شركة استعلام ائتماني مرخص لها من قبل البنك المركزي الأردني واوافق على قيامكم بالاستعلام عن وضعي الائتماني على نظام مركزية الاخطار المصرفية التابعة للبنك المركزي الأردني عن كافة التسهيلات الممنوحة لي من كافة البنوك بصفتي مدين و/او كفيل و/او باي ضفة أخرى ويسري ذلك عند طلب منحي التسهيلات وعند طلب تجديدها وعند طلب جدولتها و عموماً يمتد هذا التصريح / الموافقة لحين تسديد / انتهاء تعاملتي مع البنك واوافق على دفع أي عمولات يتم تحديدها بالخصوص و/او بقيدها على حسابي او أخذ قيمتها سلفاً مني ودون اعتراض مني على ذلك وعلى ان تكون المعلومات التي يحصل عليها البنك هي ملكاً للبنك و اقر بمعرفتي وموافقتي على ان تقديم طلب الاستعلام ودفع مصاريفه لا يعني بأي حال من الأحوال موافقة البنك على منحي التسهيلات، على ان يكون ما جاء في هذا السند نهائياً وقطعي وغير قابل للنقض او الرجوع.

2. يخول العميل بنك القاهرة عمان من وقت لآخر للحصول على تقارير بشأن الموقف الائتماني للعميل وسير الأعمال، كما يخول العميل بنك القاهرة عمان دون إخطار العميل بطلب تقرير ائتمان جديد بشأن أي مراجعة لحساب التداول أو تمديده أو تحديده والاتصال بالبنوك والمؤسسات المالية والوكالات الائتمانية التي يراها بنك القاهرة عمان مناسبة للتحقق من المعلومات المتعلقة بالعميل، ويدرك العميل أن بنك القاهرة عمان يحتفظ بحقه في تقديم تقرير للعميل والوكالات المقدمة للتقارير الائتمانية الخاصة بالأوراق المالية بشأن أي رصيد معين أو أي معلومات ائتمانية تتعلق بأي حساب تداول يملكه العميل لدى بنك القاهرة عمان. ودخول العميل بنك القاهرة عمان لمشاركة معلومات مكتب الائتمان وأي معلومات شخصية يحصل عليها بنك القاهرة عمان مع الشركة/ الشركات التابعة لها ومع أطراف ثالثة لها علاقة أو مرتبطة بتعاملات حساب التداول وفقاً لبيان الخصوصية لبنك القاهرة عمان.